وزارة المالية والسلطة التشريعية

أ.د محمد هليل الجابري م.م حسن ضاري سبع

جامعة القادسية / كلية التربية

المقدمة:

تعد وزارة المالية من المؤسسات الحيوية ذات الابعاد الاقتصادية ، لما تؤديه تلك الوزارة من دور في بناء وتاسيس بنية تحتية متينة للبلاد ، فيما لو ارتكزت على معطيات وتوفرت لها الامكانات النادية الملائمة ، وعليه فان الموارد المالية للوزارة المذكورة ، لا بد من ان تكون مدعومة بعملة وطنية للبلاد(*) ، تعتمد تلك العملة على الضرائب والرسوم ، فضلا عن اهم مواردها هو النفط الذي عزز تلك المشاريع الاقتصادية بنسبة لا باس بها بلغت ١٥% في بداية تاسيس الدولة العراقية الحديثة .

ومن هذا المنطلق تم اختيارنا لموضوع البحث " وزارة المالية والسلطة التشريعية " وللوقوف على ما يؤديه مجلسي "النواب والاعيان" من دور مهم وفعال في هذا الصدد من خلال المصادقة على الموازنة وتشريع القوانين والشروع بتقسيمات مهمة وضرورية لموارد وزارة المالية وتخصيصاتها والاسهام في بناء المشاريع الخدمية للمملكة العراقية .

اعتمد البحث على مصادر مهمة تنوعت في مضامينها ومشاربها فمنها الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، كما كان لمحاضر مجلسي النواب والاعيان الدور الاكبر في رفد البحث بالمعلومات والتي تبدأ من الدورة الانتخابية الاولى ١٩٢٦ وانتهاء بالدورة الانتخابية السادسة عشر ، حيث اغنت البحث من خلال ما قام به النواب والاعيان الذين سعوا وبكل جدية وحرص على ان تكون المملكة العراقية تمتلك كل مقومات التطور الاقتصادي والنهضوي ، من خلال ايجاد رمزا للأستقلال الاقتصادي ، من خلال سك العملة بعد الخلاص من الاحتلال العثماني متمثلا بالليرة العثمانية والاحتلال البريطاني متمثلا بالروبية الهندية ، وعليه طبع الدينار العراقي وهو رمز لأستقلال البلد .وعلى أية حال واجهت الباحث بعض الصعوبات لأكمال هذا البحث منها ان التاريخ المالي والاقتصادي لم يكن سبر غوره بالأمر السهل والهين ، بل كانت تكتنفه صعوبات جمة ، الا ان الباحث استطاع الحصول على المعلومات من شتى المصادر لتذليل تلك الصعوبات فكانت عملية مزاوجة بين التاريخ والاقتصاد ومن خلال تلك المصادر استطاع البحث ان يصل الى ما وصل عليه الان .

واخيرا وليس اخرا لا ندعي الكمال ، فلله الكمال وحده ، وما هذا البحث الا نتاج اكاديمي بسيط نضعه تحت يد القراء لأبداء ملاحظاتهم وتصويباتهم القيمة ليصبح البحث مساهمة في رفد المكتبة العراقية ..... ومن الله العون والتوفيق .

المبحث الاول : السلطة التشريعية و موارد وزارة المالية :-

ادرك ممثلوا السلطة التشريعية (النواب والاعيان) مدى خطورة وعظم الدور الذي من الممكن لوزارة المالية ان تؤديه باتجاه تأسيس بنية تحتية متينة للبلاد فيما لو توفرت لها الارضية الملائمة كشرط اساس تشترك به مع باقي مؤسسات الدولة لحماية مكتسباتها وضمان ديمومة عملها ورقيها ... تلك الارضية التي حاول النواب والاعيان من خلال طروحاتهم ومداخلاتهم تحديد هويتها والحفاظ عليها ، اذ شكلت موارد وزارة المالية اولى الامور التي سعوا الى التباحث فيها ، متخذين من مسألتي ايجاد عملة وطنية والضرائب والرسوم ابرز المشاكل التي تمت معالجتها في هذا الباب .فعلى سبيل المثال لا الحصر اعتبر عدد من النواب وجود عملة وطنية للعراق رمزاً من رموز الاستقلال الاقتصادي المتمم للاستقلال السياسي الذي كافح العراقيون لاجله ، فبعد ان كانت الليرة[i] وأجزاؤها العملة المتداولة في العراق في ظل السيطرة العثمانية ، ومن ثم الربية [ii] بعد انتقال العراق الى السيطرة البريطانية ، [iii] رأت الحكومة أن مسألة ايجاد عملة وطنية خاصة بالعراق اصبحت أمرا لا بد منه كونه جزءاً اساسياً من مقومات الدولة ، ولذلك تضمن القانون الاساس وجوب سك عملة وطنية للعراق[iv]وعندما تشكلت وزارة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ – ٨ كانون الثاني ١٩٢٨) تلى رئيس الوزراء منهاج الوزارة فكان خالياً من أية إشارة تدل على رغبة الوزارة تغيير العملة [v]، فطلب النائب حمدي الباجه جي (بغداد) من رئيس الوزراء ان يدرج العملة الوطنية في اول قائمة لاعمال وزارة المالية ، لكونها من القضايا الجوهرية التي لايمكن الاستغناء عنها في تثبيت دعائم الاستقلال[vi]، وأيد رئيس الوزراء ما ورد على لسان حمدي الباجه جي ، وان الوزارة ستولي اهتماماً خاصاً بهذه القضية لاجل معالجتها [vii] ، من جانبه أوضح يوسف غنيمة مساوئ انعدام العملة الوطنية والاضرار المادية التي تكبدتها الخزينة العراقية من جراء نقل النقود الى الهند [viii] .وحين رفعت وزارة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤ كانون الثاني ١٩٢٨ – ٢٨ نيسان ١٩٢٩) الميزانية المالية العامة لسنة ١٩٢٨ الى المجلس النيابي لمناقشتها ثم التصويت عليها ، طالب النائب رشيد عالي الكيلاني (الكوت) من الوزارة أن تلتزم بما قطعته على نفسها من وعود اثناء عرض برامجها الوزارية من انجاز مشروع سك عملة جديدة للبلاد مذكرا الحكومة بأنه مضى أكثر من ثمانية أشهر على تسلمها السلطة ولم تف بوعدها[ix] ثم أخذت القضية اهتماما اوسعا عندما تشكلت وزارة نوري السعيد الأولى (٢٣ آذار ١٩٣٠ – ١٩ تشرين الأول ١٩٣١) وتمكنت الوزارة من تقديم (لائحة قانون العملة الوطنية) للمجلس النيابي ليصبح الدينار العراقي وأجزاؤه ومضاعفاته العملة الرسمية للعراق معتبرا أن جميع المسكوكات والاوراق المالية الاخرى غير قانونية بدءا من الاول من تموز ١٩٣١.[x] وعلى الرغم من صدور قانون العملة الوطنية الذي منع بموجبه التداول بالعملة الهندية الا ان الاهالي استمروا بالتعامل بها الامر الذي ادى بوزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى (٢٠ آذار ١٩٣٣ – ٨ ايلول ١٩٣٣) الى سن (لائحة قانون منع التداول بالعملة الهندية) وفرضت على من يتعامل بالعملة الهندية غرامة تزيد على خمسة دنانير ، ولما وضعت اللائحة امام انظار المجلس النيابي للتصويت ، لتنال اجماع الحاضرين .[xi] ويلاحظ ان كل تلك الجهود النيابية اثمرت اخيراً ايجاد عملة وطنية موحدة تحدد ملامح الايرادات الحكومية التي تضطلع وزارة المالية بمسؤليتها . ان حكومة صالح جبر (٢٩ اذار ١٩٤٧-٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) قامت بإرسال وفد مالي الى لندن للتفاوض بشان العملة النادرة التي يجب ان يحصل عليها العراق [xii] وخولت الحكومة وزير ماليتها يوسف غنيمة للتوقيع على الاتفاقية [xiii] نيابة عن الحكومة العراقية ، ليعقب النائب محمد حديد (الموصل) على تلك الاتفاقية بقوله "انه بعد عقد الاتفاقية بيوم تكلمت بريطانيا عنها وقالت انه لايجوز ان يكون التعامل بين المنطقة الاسترلينية وغيرها حراً ، ولابد من فرض القيود خوفاً من تسرب الثروة البريطانية الى خارج البلاد واختلال الميزان التجاري ..." [xiv] مؤكداً على الحكومة العراقية وفقاً لهذا التصريح ان تفرض القيود على ما يحول من ارصدة عراقية للخارج كي لا تهبط قيمة العملة العراقية ، وان تستفيد من الاسترليني في تمويل المشاريع العمرانية الكبرى وليس في استيراد المواد الكمالية غير الضرورية[xv].وبشأن الموارد المالية

شكلت الضرائب بمختلف انواعها موردا رئيسا من موارد وزارة المالية التي نالت اهتمام المشرعين ، خصوصاً اذا ما علمنا ان نسبة غير قليلة منهم على تماس مباشر مع تلك الضرائب بحكم انتماءاتهم العشائرية [xvi] ، فكانت الضرائب الزراعية باعتبارها مشكلة اقتصادية واجتماعية كبيرة [xvii] موروثة من العهد العثماني احدى اهم تلك الضرائب ، اذ تناول النواب والاعيان مواضيع متعددة تتعلق بقدم وتخلف الطرق المتبعة في استحصال الضرائب الزراعية وعن نسبتها المجحفة ، فعلى سبيل المثال وبعد ان وجدت الحكومات المتعاقبة بأن ايسر وسيلة لمعالجة العجز المالي هي فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة عن طريق زيادة الرسوم الكمركية ورسوم الاستهلاك وغيرها ،الامر الذي القى بثقله على الطبقات الفقيرة ، واصحاب الدخل المحدود مما ادى الى خفض مستوى معيشتها وبالتالي الى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للبلد ، من غير ان تفكر الحكومة بالنتائج المترتبة على فرض هذه الضرائب والرسوم .[xviii] وعلى هذا الاساس دعا النواب الى مراجعة شاملة للنظام الضريبي ، باذ يتوزع ثقل الضرائب على الجميع وأن تتحمل الطبقات الميسورة العبء الاكبر منها ، ولتحقيق ذلك طالبت المعارضة النيابية [xix] بفرض الضريبة أولا على الدخل الزراعي ، فقد تساءل النائب محمد حديد (الموصل) عن سبب اعفاء الحكومة الدخل الزراعي من الضريبة ، وهذا الدخل يشكل ٨٠% من الدخل القومي بقوله " كيف يعفى مثل هذا وكيف تنظر الحكومة الى ذلك ، وتأتي الى المستهلك وقبل كل شيء وتشد عليه وترهقه "[xx] وأيد النائب عبد الرزاق الشيخلي (بغداد) ذلك موضحا أنه اذا كان ولا بد من فرض ضرائب جديدة فلتكن على الدخل الزراعي ولتكن متصاعدة [xxi] وفي الاتجاه نفسه تحدث النائب فائق السامرائي (بغداد) الذي طالب بأخذ الضريبة على الاراضي الزراعية واستشهد بالمثل العامي القائل " مائة عصفور ما يملي جدر " [xxii] . ولاستمرار شكوى المواطنين من الضرائب المفروضة على الزراعة وطريقة جبايتها ، كان الامر مثار نقاشات عدد غير قليل من الاعيان وعلى مدى سنوات عديدة امثال (مناحيم دانيال و عباس مهدي و يوسف عمانؤيل ومحمد علي فاضل و محمد رضا الشبيبي ويوسف غنيمة وغيرهم) مطالبين الحكومات المتعاقبة بتخليص الناس من شكواهم [xxiii].وعلى هذا الاساس اتهم النائب محمد صديق شنشل (الموصل) الحكومة بحماية الاقطاع وذلك باعفائهم من الضرائب واتهم وزارة المالية بعدم العدالة في فرض الضرائب وتسائل " لماذا الحرص على بقاء الشذوذ؟"[xxiv] في نقد لاذع اراد من خلاله دفع جهد الحكومة بذلك الاتجاه وكانت ضريبة الاملاك هي الاخرى قد نالت جانباً من مناقشات النواب لاهميتها المتأتية من تعلقها بكافة شرائح المجتمع على حد سواء ، فعلى سبيل المثال وفي اثناء مناقشة لائحة ضريبة الاملاك في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٢٥ ، اثار النائب المعارض محمد باقر الشبيبي (بغداد) قضية اوجه انفاق الحكومة للضرائب المستحصلة من المواطنين ، وهي كما لا يخفى قضية تتسم باهمية خاصة في كل زمان ومكان ، متسائلاً عن اوجه انفاق الحكومة للضرائب المستحصلة من المواطنين ومدى النفع الذي يحصل عليه دافع الضريبة ، مؤكداً على ضرورة ان تذهب موارد الضريبة الى تطوير" التعليم والصحة والعدل والري والعناية بالزراعة والانفاق على مشاريع صناعية من شأنها أن تؤدي الى تنمية الثروة العامة ، والاخذ باسباب الحضارة والعمران فأنها تتحول الى غصب ومصادرة ليس الا " [xxv] ومن الجدير بالذكر ان نواب المعارضة يلجأون احيانا الى مقارنات معبرة اثناء مناقشاتهم لسياسة الدولة الضريبية ، فقد قارن محمد باقر الشبيبي بينها وبين نظريتها في انكلترا فان الاخيرة " لا تستوفي نسبة الـ١٠% الا على الدور التي يكون بدل ايجارها ٥٠ جنيها كحد ادنى " . في ضوء ذلك طالب الشبيبي ان ترفع الحكومة الضريبة تلك عن القرى والارياف وتخفض نسبتها الى ٥-٧% بالنسبة للمدن .[xxvi] .فيما طالب النائب احمد الشيخ داود (بغداد) بتخفيض ضريبة الاملاك المقدرة بـ١٠% من قيمته أو من وارد الدار السكنية الى النصف اي الى ٥% معللاً ذلك بـــ" الضائقة المالية [xxvii] والبطالة المنتشرة وضنك الاوضاع الاقتصادية في البلاد بشكل عام "[xxviii] ، كما عبر النائب ناجي صالح (الديوانية) عن استغرابه من رسم الجسور المفروض على العابرين بين الاعظمية والكاظمية والذي كان مقداره نصف انة [xxix] موجهاً استفساراً الى وزير الداخلية يستوضح فيه عن مدى شرعية استحصـــــــاله [xxx].

ومن الجدير بالذكر ان وزير المالية يوسف غنيمة ، قد اكد في رده على مطالبات النواب بتخفيض ضريبة الاملاك بقوله " أن مسألة الضريبة يجب أن تكون عامة شاملة جميع البلدان العراقية حسب منطوق القانون الأساسي. واطمن أهل القرى من الفقراء و ذلك برفع إعفاءات الدور إلى (١٥٠) ربية في مراكز المدن والى (٧٥) ربية في القرى. وكذلك إعفاء جميع المباني المشيدة في المزارع والقرى والمستعملة لغايات زراعية كمخازن المحصولات الزراعية ومستودعات المكائن والآلات والأدوات الزراعية. وبناء على هذه الفقرة نرى شمول القرى بالقانون هو أمر ضروري ولكني بموجب هذه الإعفاءات قد انقذت كثيراً من القرويين والفقراء من هذه الضريبة " [xxxi].وعند عرض لائحة قانون الاملاك على مجلس النواب لمناقشته ، اعترض النائب نصرت الفارسي (ديالى) على ماجاء في المادة الرابعة من الفقرة الثانية [xxxii] بقوله: "ان الفقرة تضمنت اعفاء املاك البلدية من الاملاك غير المستعملة في المصلحة العامة والتي لا ربح لها ، فأني اجد هذا اجحافاً في حقوق البلديات ...لذا اطلب الغاء الفقرة المختصة بتنفيذ الاعفاء وان يكون الاعفاء مطلقاً "[xxxiii]. ومن الجدير بالذكر ان الحكومة حاولت استغلال ظروف الحرب الفلسطينية وتأثيرها في الاقتصاد العراقي لزيادة الضرائب ، واعترفت خلال تقديمها لميزانية عام ١٩٤٨ بسياسة التبذير في واردات الدولة وبوجود عسر شديد في وضعها المالي للصرف غير المنظم وتكاليف الحرب الفلسطينية الامر الذي ادى الى نقص في الواردات دفعها الى اصدار بعض القوانين لزيادة ضريبة الاملاك ورسوم الاستهلاك وزيادة بعض الرسوم الكمركية [xxxiv] وفي سياق قريب من هذا الكلام اكد النائب المعارض سعيد الحاج ثابت (الموصل) اثناء مناقشة المجلس للائحة (قانون رسوم المعابر) في جلسة يوم الخامس عشر من اذار سنة ١٩٢٧ ضرورة صرف " الرسوم المستحصلة من المعابر والطرق على تشييد الجسور وتعبيد الطرق" واقترح تعديل مواد اللائحة المطروحة في ضوء ذلك الا ان المجلس لم يوافق على ذلك [xxxv] .تكررت معظم هذه المنطلقات والحجج اثناء مناقشة (لائحة قانون ضريبة الدخل) في جلسة يوم التاسع عشر من نيسان سنة ١٩٢٧ في مجلس النواب فقد وجه النواب مجموعة انتقادات الى سياسة الحكومة الضريبية التي لا تراعي في العادة " أوضاع البلاد المتردية" بنظر الاعتبار [xxxvi] ، مما ولد استياءً واسعا لدى الناس [xxxvii] ، وعموما تجسدت انتقادات وملاحظات النواب على اللائحة المقترحة في عشرة نقاط اساسية استهدفت تعديل مواد اللائحة بما ينسجم مع "ظروف واحوال البلاد الاقتصادية " الا ان ايا منهم لم يقبل [xxxviii] . مما يولد في نفس الباحث تساؤلات كثيرة تتعلق بمدى حرص الحكومة وجديتها في البحث عن اسباب راحة المواطن ، بالنظر الى مدى تاثير وقع الضريبة على كاهله .تجسد حرص المعارضة على معالجة آثار الازمة الاقتصادية مرة اخرى اثناء مناقشة (لائحة قانون ضريبة الرواتب والمخصصات) التي عرضت على مجلس النواب يوم السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٣٠ ، فقد اصر النواب على ضرورة ان تشمل مواد القانون المقترح رواتب الموظفين البريطانيين أسوة بالموظفين العراقيين بل أن النائب ناجي السويدي (بغداد) طالب بتطبيق موادها على " جميع المتقاضين للرواتب والمخصصات من خزينة الدولة دون استثناء بما في ذلك رواتب الاعيان والنواب " [xxxix]. وتناغماً مع ماقاله النائب طرح كل من العين مولود مخلص واصف ال قاسم اغا فكرة اعفاء صغار الموظفين من

الضريبة المقترحة باذ يعفى منها كل موظف يتقاضى في الشهر راتبا اقل من مئة روبية ، واثر تعويض النقص الذي يحصل بسبب ذلك عن طريق الضغط على ميزانية وزارة الدفاع [xl] .ولاجل اصلاح الوضع المالي للبلاد ، أولت المعارضة البرلمانية السياسة الضريبية القسط الاوفر في المناقشة وطرح الاراء والمقترحات وطالبت بمعالجة موضوع الضرائب معالجة جذرية ، وان لا ينظر اليها كوسيلة لجمع الايرادات الحكومية لصرفها على ما تحتاجه فحسب ، وانما يجب ان ينظر للموضوع نظرة علمية اوسع من ذلك وهو جعل الضرائب احدى الوسائل اللازمة لتنفيذ اهداف وسياسة اقتصادية مثمرة ومن ثم تأمين غايات اجتماعية مفيدة . واوضح النائب ذيبان الغبان (بغداد) أن الضرائب لها مساس بالحياة الاجتماعية اذ انها ثقيلة وترهق كاهل الفقير والتاجر الصغير والموظف ، وفي ذلك فساد للاخلاق اذ تكثر الرشوة ويزداد التهرب منها وتتعرض البلاد الى كارثة اخرى هي كارثة تردي الاخلاق العامة [xli] .كما تصدت السلطة التشريعية لاجراءات الحكومة وتذرعها بتكاليف الحرب واشار النائب محمد مهدي كبة (بغداد) الى وجود العجز المتراكم من السنين الماضية وان معالجته لا تتم بزيادات في الرسوم والضرائب وانما بالسياسة المالية السليمة في خلق منافذ جديدة تدر موارد على الخزينة عن طريق الصرف المتزن وخلق جو نقي بين موظفي الدولة لئلا تتسرب الواردات بعيدا عن خزينة الدولة [xlii] في مداخلة حول الالتزام بالمسؤلية لدرجة عدم الاكتفاء بالنقد واللوم ، بل باقتراح حلول جديدة تساعد الحكومة في تجاوز ازماتها .ومن هذا المنطلق اوضح النائب عبد الرحمن الجليلي (الموصل) بأن العجز في الميزانية العراقية يعود الى اربع سنوات خلت للاستمرار في سياسة الانفاق والتبذير في النفقات العامة والاستثنائية التي حدثت في فلسطين ، مشيراً الى ان فرض ضرائب جديدة تعجز عن معالجة المشكلة المالية التي تورطت فيها البلاد نتيجة سوء التقدير والتنظيم معللاً السبب بمجموعة نقاط ابرزها [xliii]

١- الزيادة في الضرائب تؤدي في الغالب الى التهرب من اداء الضرائب .

٢- الفقر الشديد الذي انتاب البلاد . فالضرائب اذا ارتفعت وكانت البلاد فقيرة والثروة القومية ضئيلة فانها مهما ارتفعت اسعارها لا تستطيع ان تعطي الحكومة حلا تتمكن أن تعتمد عليه ، ولذلك فأن أول معالجة لنقص المواد هي معالجة الفقر .

٣- عدم قدرة هذه الضرائب وايراداتها القليلة على مواجهة العجز المالي المتراكم .

وقد طرح الجليلي عدة اراء وجدها موضوعية ، حدد من خلالها أسباب تهرب المواطن من دفع الضرائب بـــ: [xliv]

أ- التواطؤ بين جباة الضريبة وبين المكلفين بها .

ب- قلة المراقبة على الجباية ، مما أدى الى التساهل في أمر جبايتها .

ت-ان فرض هذه الضرائب يزيد من عدم التناسب الموجود في تحمل أعباء الضريبة وتقسيمها بين أبناء البلد .

ويبدوا ان مسألة التهرب من الضرائب مثار مناقشة مستمرة في مجلس النواب ، فقد أشار النائب احمد الجليلي (الموصل) الى اعتماد الحكومة على (٥١٠٠) وكيل ضعاف الذمة ، وهو أمر أدى الى سرقة الاموال التي يجبونها من المواطنين ، وقال لو أن الحكومة استطاعت ان تأخذ حصتها كاملة من رسوم الاستهلاك لما احتاجت الى زيادة الضرائب ، وضرب مثلا بسوء جباية الضرائب بأن صديقا ثريا له من تجار الموصل تسلم مقدار كبير من الدهن من اغنامه وكان عليه أن يدفع رسم الاستهلاك ومقداره (٥٠-٧٠) دينار لكنه دفع بدل ذلك رشوة قدرها نصف دينار فقط [xlv] ، وهو بتقدير الباحث امراً يثير فضيحة ليست بالهينة على وفق المعايير الاخلاقية ممكن ان تذهب ضحيتهً البلاد والعباد في ما اذا استمر الامر على هذا المنوال.

واوضح النائب عبد الرزاق الشيخلي (بغداد) الامر نفسه بكلام معبر وجد الباحث ان يقتبس نصه ... اذ يقول:" وكلنا يعلم كيف كانت تجبى الضرائب وكيف كان يستبد في فرضها الحاكمون وكلنا يعلم كيف كانت تنفق هذه الضرائب المجباة وكيف أريقت الدماء للحد من سلطات الحكومة في ايجاد وتزييد الضرائب ... مسكين هذا الشعب المنكوب الحظ مسكين هذا الشعب فانه مبتلى بحكام بعيدين عنه كل البعد وبما أنني مثل الشعب تمثيلا حقيقيا فلا بد لي أن أشاركه في سرائه وضرائه ففي الوقت الذي نأمل من الحكومة ان ترفه عن حالة الشعب،نرى أنها تلجأ لفرض الضرائب على صغار الباعة وسواق العربات والسيارات والمستخدمين ويفلت منها كبار المتمولين من اثرياء الحرب والسلم وحتى البنوك الاجنبية التي امتنعت عن دفعها" [xlvi] .

موجهاً الاتهام الى الحكومة في تورطها بعدم النزاهة في جباية الضرائب ، جاعلاً من صوته مراة حقيقية لمن حمله مسؤولية النيابة ، حاملاً همهم ، شاعراً بمعاناتهم ، واضعاً قضيتهم على مراى ومسمع النواب والحكومة على حد سواء ، عسى ان تجد من يخففها عنهم .

وعلى هذا الاساس رفع مجموعة من النواب [xlvii] مذكرة الى مجلس النواب يطلبون فيها سن لائحة تقضي بتخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة جاء فيها " نرى لزوم تخفيض الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة ، لذلك نطلب بسن اللوائح المقتضية لتخفيض الضرائب... باذ يشعر المواطن حقيقةً باختلاف الاسعار نتيجة تخفيض الرسوم والضرائب"[xlviii] ...وقد وجد طلب النواب استجابة من علي ممتاز الدفتري وزير المالية في وزارة المدفعي السادسة واعداً اياهم بالنظر في جميع الضرائب المفروضة بقوله "ان الحكومة الحاضرة قائمة باعادة النظر في الضرائب ولا سيما المباشرة منها...وسوف تستقدم بعض الخبراء العالميين للنظر في كثير من الضرائب والرسوم.. وسوف تتقدم الحكومة بعدة لوائح بهذا الخصوص "[xlix] ، ويبدو ان هذا التصريح يعكس وعوداً بالتنفيذ قد لاتجد طريقها للحل بدليل تكرار المطالبات في جلسات واجتماعات لاحقة .

وعد النائب عبد الجبار الجومرد (الموصل) فرض الضرائب الكثيرة اجحافا كبيرا بحق الشعب العراقي وانها تسيء الى سمعة البلاد ، مثل رسم الاستهلاك ورسم الحراسة وتساءل قائلاً " هل من المنطق أن يقال له – اي المواطن – ادفع رسم الحراسة لكي نحرسك ونحرس امولك وكرامتك "[l] ، وطالبت المعارضة بالغاء ضريبة الاستهلاك لان المستهلك وحده يتحملها دون المالك وهذا غالبا ما يكون فقيرا ، وتطبيق ضريبة الدخل على جميع المواطنين [li] وتعديل رسوم البلديات والغاء رسوم الحرف ، والتي تعتبرها الحكومة (وزارة المالية) كواردات مهمة لخزينتها ، من اجل ان تكون اقرب الى العدالة ، مؤكدين على ان الضائقة الاقتصادية شديدة في البلد وتحتاج الى علاج حاسم وسريع اذ ان العاطلين كثيرون والاعمال قليلة فليس من المصلحة ان تساعد الحكومة على زيادة الغلاء وأن

تترك الناس بلا عمل وتفرض عليهم الضرائب .[lii]

ونظراً لاهمية الموضوع وتاييداً منه لما طرحه النواب السابقون ، رد وزير المالية علي ممتاز الدفتري في جلسة لاحقة بقوله "انهم يرمون باقتراحهم هذا الى هدف سام من شأنه ان يخفف اعباءً عن الطبقة الفقيرة " مؤكداً ان الحكومة تتفق مع اهداف النواب غير ان الامر بحاجة الى دراسة مستفيضة قبل الاقدام على الغاء الضرائب [liii] ، وهو ما لقى تاييداً من بعض النواب كالنائب توفيق السمعاني (الموصل) الذي طالب الحكومة ان تعالج الضرائب معالجة حكيمة فتثبت منها ما يفيد وترفع ما يثقل منها كاهل الشعب [liv] ويتسائل الباحث هنا عن ماهية المحددات التي يعرف من خلالها اي الضرائب مثقلة لكاهل الشعب لان كلام النائب كان عمومياً تاركاً الامر بيد الحكومة لتترك او تثبت ما تشاء .

ومن الجدير بالذكر ان حكومة جميل المدفعي السادسة (٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣-٥ آيار ١٩٥٣) وبسبب الضغط الشديد والمطالبة المستمرة بالترفيه عن ابناء الشعب وتحقيق العدالة في الضرائب والرسوم المفروضة قد استجابت لبعض هذه المطاليب وذلك بعرض اللوائح على مجلس النواب لتعديل بعض الرسوم والضرائب وكان أهمها :

١- لائحة قانون التعديل الحادي عشر لقانون رسم الاستهلاك رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣ .

٢- لائحة القانون العام لرسم الطابع رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

٣- لائحة قانون تعديل قانون رسوم واستهلاك المواشي ومنتجاتها رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٣.

٤- لائحة قانون الغاء قانون رسم الحراس الليليين لسنة ١٩٢٤ وتعديلاته .

استمرت مناقشة السياسة الضريبية حتى انتهاء النظام الملكي وكانت المعارضة تقدم الاقتراحات والمعالجات التي تخفف عن كاهل الطبقات الفقيرة ، وتدعوا أن يتحمل الاغنياء وملاك الارض هذه الضرائب ،

اثرت الحرب العالمية الثانية على الوضع الاقتصادي في العراق ، اذ كثرت خسائر الحلفاء و اشتد طلب جيوشهم المرابطة في العراق للمنتجات المحلية و انصرف الانتاج العالمي عن تجهيز سلع الاستهلاك المدني و ضعف انتاج العراق الزراعي و الصناعي وتدنت قدرة الدولة المالية فادى ذلك الى اختلال تجارة البلد الخارجية و ارتفاع شديد بالاسعار [lv] .

وقد اعترف بذلك وزير المالية علي ممتاز الدفتري ، فقال " لقد وصل مستوى الاسعار حدودا شاذة نتيجة لفشل الجهود المبذولة للحصول على السلع المستوردة و توفير ما يكفي السكان و الجيوش الاجنبية من المنتجات المحلية ، حتى اصبح الناس في حيرة من امر غذائهم و لباسهم و سكناهم. و انعكس ذلك على وضع الدولة المالي فظهرت على النفقات اعراض تضخم حاد و استمر بالارتفاع سنة بعد سنة.[lvi] وقد وجدت الدولة انها بحاجة للحصول على ايرادات جديدة فزادت من رسوم الاستيراد و الترانزيت و المكوس وفرضت ضرائب جديدة ".[lvii]و استمرت الضائقة المالية في العراق الى بداية الخمسينات ، حين طرأ تغير ملحوظ خلال عام ١٩٥٢ اذ انخفضت الاسعار العالمية و توفر عرض سلع الاستهلاك المدني ، و زادت واردات العراق من النفط . و لذلك فقد اعلن وزير المالية في مجلس النواب بان الحكومة ستخفف عن كاهل الشعب مما يدفعه من ضرائب و ما يتكبده من تكاليف المعيشة[lviii].

لكن بعض النواب صاروا يطالبون الحكومة بتوفير الخدمات الاجتماعية و تخفيض الضرائب و توفير المواد الغذائية و السكن ، و توزيع الاراضي على الفلاحين و تقديم السلف لهم و ادخال المكننة الزراعية و زيادة رواتب موظفي الدولة . فاصدرت وزارة نور الدين محمود (٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ – ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣) المرسوم رقم (١) لسنة ١٩٥٢ خفض نسبة الرسوم الكمركية عن البضائع المستوردة و المصدرة.[lix]الا ان وزارة جميل المدفعي اضطرت الى الغاء هذا المرسوم لكونه يمس مصالح بعض النواب و الاعيان و الوزراء ، فرفض مجلس النواب باكثريته البرلمانية المرسوم.[lx] لقد انتقد نواب المعارضة قرار مرسوم تخفيض الضرائب ، فقال النائب عبد الرزاق الحمود (البصرة) " ان المرسوم قد سرى مفعوله و اثر تاثيرا كبيرا في الاسواق و ارتاح له الشعب العراقي و جنوا ثماره ، و سيترتب على الغائه نتائج اقتصادية بعيدة المدى و اضرار كبيرة لان التجار سيتلاعبون بالاسعار و يتحكمون بالاسواق "[lxi] .وقال النائب علي كمال (السليمانية) ، " ان الحكومة لا تريد ان تاخذ بيد الفلاحين والزراع في الوقت الذي هم غارقون في محنتهم الى اذانهم ، ففي العالم المتمدن عندما تنخفض اسعار الحنطة و الشعير و التمر تقوم الحكومة بشرائها و اتلافها للابقاء على مستوى معيشة الشعب ، الا ان الحكومة في العراق بالعكس تزيد من رسوم الاستهلاك على الشعير".[lxii]و انتقد النائب ذبيان الغبان (بغداد) الحكومة فقال " أي حكومة تاتي وتكون جريئة و ليس لها أي مجال تتقدم فيه بالترفيه عن الشعب ، فترفض هذا المرسوم لان فيه تخفيفا و ترفيها عن المسكين و الفقير و يتبجحون بدراهم النفط في كل وقت" [lxiii] . وقد وجدت الدولة بحاجة للحصول على ايرادات جديدة فزادت من رسوم الاستيراد و الترانزيت و المكوس وفرضت ضرائب جديدة [lxiv] . و جاء في منهاج وزارة فاضل الجمالي(١٧ايلول١٩٥٣-٨ اذار ١٩٥٤) بشأن الوضع الاقتصادي ماياتي " و لتخفيف الضيق الاقتصادي المستحوذ على السوق بنتيجة تدهور اسعار الحاصلات الزراعية و انخفاض الدخل الزراعي فقد لجأت الحكومة الى ضخ كميات كبيرة من النقد في السوق للتسريع في الاعمال العمرانية و تشجيع التسليف الزراعي على يد المصرف الزراعي و هي سائرة في شراء ما يفيض من الحنطة و سوف تسهل تسليف المصارف على الحبوب" [lxv] .وعلى هذا الاساس طالب النائب محمد احمد العمر (الدليم) ، بعدالة الضريبة و تقليل الفروق بين المجتمع مشيرا الى ان الفروق بين طبقات المجتمع كانت سابقا بسيطة من اذ الثروة اذ كان اكبر ملاك يملك (١٠٠) الف دينار قبل ثلاثين سنة الا انه الان اصبح يملك (٣) ملايين دينار . ولذلك فقد اصبح التضخم في الثروة و الفرق بين الطبقات كبيرا ، طبقة غنية مترفة مرفهة زادت ثروتها من (٥٠) الف الى (٤) ملايين وطبقة منهوكة فقيرة تعيش عيشة ماقبل ٨٠ سنة .[lxvi]

المبحث الثاني: السلطة التشريعية ومناقشة توزيع الميزانية:-

تقضي الاصول الدستورية بعرض الموازنة العامة للدولة على مجلس الامة لمناقشتها والتصديق عليها ، وكانت السنة المالية تبدأ في الأول من نيسان من كل عام وتنتهي في اليوم الاخير من شهر اذار من العام التالي وعلى الحكومة انجاز ووضع الميزانية قبل

الاول من نيسان ، وعند عرض لائحة الميزانية امام مجلس النواب ، يستثمر نواب المعارضة هذه المناسبة لمناقشة سياسة الحكومة المالية بصورة خاصة وطرح الاراء التي من شأنها الاسهام في بناء سياسة مالية سليمة ، ولهذا تشهد مناسبة عرض الميزانية مناقشات واسعة في هذا السبيل ليؤول الامر اخيراً الى وزارة المالية كمرجعية مختصة تنفذ ما ينتهي اليه امر الميزانية النهائية التي اعدت هي ابوابها الاساسية .ادرك المشرع العراقي اهمية ما تضطلع به وزارة المالية من دور في اعداد وتنفيذ مصروفات الميزانية العامة ، لذا جاءت طروحاتهم غنية في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال دعوة مجموعة من الاعيان الحكومة للاهتمام بالجانب الزراعي ذلك العصب المهم في الاقتصاد العراقي ، ملمحين الى ضرورة زيادة مخصصات الافات الزراعية ، وعلى راسها "افة الجراد" ، فقد طلب كل من العين يوسف عمانؤيل واصف افندي وفؤاد الدفتري وحسن الشبوط من الحكومة انقاذ الزراع المنكوبين من هجمات اسراب الجراد ، وتهيئة حملة لجمع بيوض الجراد واتلافها[lxvii] ، في حين انتقد العين مولود مخلص و داود الجلبي وحسن الشبوط تاخر الحكومة في تخصيص المال والجهد المناسب لهذا المشروع بعد مرور مدة غير قليلة من تاكيدات زملائهم السابقين[lxviii]. وفي سياق متصل طالب عدد من الاعيان الحكومة بتخصيص المال اللازم لشراء الالات الزراعية الحديثة ، واستبدال تلك القديمة التي وجدها العين مولود مخلص لا تتماشى مع حاجة البلاد المتزايدة من المحاصيل الزراعية ، ولا مع "التطورات الهائلة" التي يشهدها العالم في ذلك المجال ، بينما لايزال الفلاح العراقي "لايجد الا المحراث القديم كوسيلة وحيدة تعينه على الزراعة" [lxix] .وذهب العين عبد المحسن شلاش الى ابعد مما ذهب اليه سابقية من الاعيان عندما طالب الحكومة بتوفير الارضية المناسبة (المخصصات المالية) لارسال بعثات من الفلاحين الى خارج البلاد ليطلعوا على احدث التجارب العالمية في هذا المجال ونقل التجربة الينا [lxx] وهو ما يراه الباحث وبتواضع شديد غير ممكن بالنظر الى حالة الفلاح العراقي وطبيعة ثقافته ومستواه العلمي ، في حين كان من الاجدر على العين ان يقترح ارسال مجموعة من الخبراء المختصين في هذا المجال لنقل تلك التجارب لسهولة تعاطيهم مع هذا الامر . وعندما رفعت وزارة جعفر العسكري الثانية (٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦ – ٨ كانون الثاني ١٩٢٨) الى المجلس النيابي (لائحة قانون تخويل صرف مبالغ على اعمال رئيسة ولاقراض مبالغ لسنة ١٩٢٧)[lxxi] ، وعلى أثر عرض اللائحة امام المجلس ثارت موجه من الانتقادات ضدها . فانتقدها أحمد الداود لان اللائحة اهتمت بالمسائل " الكمالية " ولم تلتفت الى تحسين حالة البؤس الذي " أناخ على العراقيين " [lxxii]، وجاء رد ياسين الهاشمي وزير المالية مؤيداً لإنتقادات النائب ، موضحا الأسباب التي دفعت الوزارة الى تقديم هذه اللائحة[lxxiii] . واستهل يوسف غنيمة كلامه بالأسف على الوزارة ،لانه كان يتمنى ان تأتي الوزارة بـ " منهاج اعمال رئيسية أقوى اساساً وأمتن عملاً " لا ان تقدم للمجلس أعمالا " ترابية لا تلبث ان تتحول بعد سنة ... الى أخاديد وحفر وأتربة"[lxxiv] . لم يكن في ميزانية الحكومة أبواب خاصة لصرف عوائد النفط ولكن الملك فيصل كان حريصاً على إفادة الشعب العراقي من نفط البلاد وبتأثيره وضعت الحكومة مشروع الثلاث سنوات ، وقد صرف ٦٥% من هذه الميزانية الخاصة إلى الطرق والأبنية بين السنوات ١٩٢٧-١٩٣٠[lxxv].حظيت قضية الميزانية باهتمام واسع من لدن نواب بغداد ، الذين أوضحوا من خلال مداخلاتهم الأبواب الواجب على الدولة رصد الأموال اللازمة لها وبما يتناسب وحاجة الشعب من هذه الأموال .

تقدمت وزارة رشيد عالي الكيلاني الاولى (٢٠ اذار ١٩٣٣-٩ ايلول ١٩٣٣) الى المجلس النيابي بـ(لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٣ المالية) فكان أول المتحدثين النائب محمد رضا الشبيبي (بغداد)، والذي اشار خلال حديثه إلى خيبة أمله ازاء هذه اللائحة كونها ركزت على جوانب دون اخرى من جوانب حياة الشعب فقال بالحرف الواحد : " هل لهذه الميزانية صلة في إنهاض الشعب وتعزيز كيانه وإنقاذهِ من براثن الفوضى الاخلاقية والاجتماعية وصيانة ما بقى له من ثروة مادية وأدبية ؟ كلا: أليست هذه الميزانية تشمل على شيء من السخاء والكرم الحاتمي من خزانة الدولة الفقيرة ؟ "[lxxvi] .وقد عقّب رستم حيدر ، وزير الاقتصاد والمواصلات ، على كلمات الشبيبي، بأن العجز المالي في الميزانيات السابقة كان سبباً في تأخير القيام بالمشاريع التي نوه عنها النائب[lxxvii] . في حين دعا النائب ناجي شوكت (بغداد)، الى استغلال فرصة دخول العراق عصبة الأمم وإقامة ممثليات مع الدول المجاورة[lxxviii] . وكرس النائب نصرت الفارسي(بغداد)، حديثه على الأسس الواجبة على الوزارة مراعاتها عند تقسيم ميزانية الدولة على الأبواب التي خصصت لها[lxxix] ، وعندما قدمت اللائحة للتصويت النهائي عليها وافق عليها كل من النواب ابراهيم حييم ورشيد الخوجة وعبد القادر رشيد (بغداد)، وخالفها النائب ناجي شوكت ونصرت الفارسي ويوسف حبيب اوفي ويهودا زلوف (بغداد) ، وتغيب عن الحضور جميل الراوي وحسن السهيل وحكمت سليمان وياسين الهاشمي وخرج محمد رضا الشبيبي من قاعة المجلس ليضاف اسمه الى جانب الغائبين [lxxx] .رفعت وزارة جميل المدفعي الثانية (٢١ شباط ١٩٣٤ – ٢٦ آب ١٩٣٤) (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٤ المالية) إلى المجلس النيابي لأجل مناقشتها واقرارها ، فأظهر احمد الداود امتعاضه من الزيادة الحاصلة في عدد الموظفين والذين أخذوا يزدادون بوتائر كبيرة وصاروا يشكلون عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة مشبهاً إياهم بـ "الجيوش الجرارة"، وناشد الوزارة القائمة الاهتمام بالملاحة في نهري دجلة والفرات ، من خلال تخصيصها المبالغ لهذا الأمر[lxxxi] ، لم ينكر ناجي السويدي ، وزير المالية ، البيانات التي أشار إليها احمد الداود بخصوص الأعداد الكبيرة من الموظفين وعبر عن نية الوزارة الاستغناء عن الموظفين الزائدين[lxxxii] ، وفي السياق ذاته استرعى محمد رضا الشبيبي انتباه الوزراء والنواب إلى التوسع الحاصل في تشكيلات الموظفين ، وانتقد حالة عدم الاستقرار السياسي الحاصل في البلاد بسبب سقوط الوزارات الواحدة تلو الأخرى(lxxxiii) .وجاءت تصريحات ياسين الهاشمي لتكشف النقاب عن التأخر الحاصل في المنشآت الصناعية التي يعاني منها العراقيين ، داعياً الوزارة الاهتمام بهذا المجال(lxxxiv). وتقدمت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (١٧ آذار ١٩٣٥ – ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦) بـ (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٥ المالية)(lxxxv) ، فاعترض عبد العزيز القصاب على قلة المخصصات التي أفردتها الوزارة للأعمال العمرانية ، والتي قدرت بـ (١٨٥) ألف دينار من مجموع نفقات الميزانية والتي قدرت بـ (٧٧٦ و ٤٦٠ و ٤) مليون دينار(lxxxvi) ، وكان محور الخطاب الذي ألقاه محمود رامز قد تركز حول الفساد الإداري ، ووصول العناصر غير الكفوءة إلى الوظائف ، فطالب الوزارة القائمة ان "تقوم (باجراء) حازم وتصلح الفاسد وتعدل المعوج" . وان تقوم بتخفيض رواتب هؤلاء الموظفين[lxxxvii] ، وعندما وضعت اللائحة لالتصويت النهائي وافق عليها المجلس[lxxxviii] .لم تقتصر مناقشات المجلس النيابي في الدورة الانتخابية السادسة على هذه اللائحة ، فقد رفعت الوزارة ذاتها لائحة قانون ميزانية أخرى وذلك في الجلسة الثانية والثلاثون والمنعقدة في ٢٠ شباط ١٩٣٦ إقتنص علي محمود فرصة عرض هذه اللائحة ، ليتصدى لها كونها تخطت الواقع الاجتماعي الذي يعيشه العراقيون ، ولم تركز على إصلاحات "أساسية وجوهرية" يقتنع بها أبناء البلاد "ويرضى بها المخلصون للقضية العراقية وأوصى في ختام حديثه وزارة ياسين الهاشمي بصيانة واردات العراق الاقتصادية من خلال القيام بالمشاريع الاقتصادية والتي تدر الأرباح وتسد حاجات البلاد الضرورية[lxxxix].وقد اشار النائب علي محمود (بغداد) إلى خيبة الأمل التي أصابته جراء الفتن وحركات العشائر التي ابتليت بها البلاد[xc] ، وانهماك الوزارة في تهدئتها دون الالتفات إلى الاصلاحات التي كان ينشدها الشعب

فقال بالحرف الواحد "كنا ننتظر أن تكون الإصلاحات أساسية وجوهرية تقنع بها البلاد ويرضى بها المخلصون للقضية العراقية" [xci] . أما النائب محمود رامز (بغداد) فقد نبه أذهان النواب إلى حقيقة التطورات التي تحدث في البلدان المتقدمة وأبدى أمله ان يسير العراق على خطاها اذ قال :"ان الميزانية يا سادتي تبنى على أمرين مهمين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية ، أما السياسة الخارجية بالنظر إلى تطور العراق السياسي وانكشافه في الأفق العالمي ، مما يبين لنا ان رجال الأمم الجبارة وما اتخذوه من إجراءات فعالة بإرادة وعزم قوي بخوضهم عباب البحار ونسفهم الجبال وإيصال قواهم إلى البلاد التي كانوا يريدون استعبادهم ومن المؤسف المؤلم إنني عندما تصفحت ميزانية الدولة كنت أريد أن أرى التدابير المقتضاة والمتخذة من قبل الحكومة العراقية وإرصادها في ميزانيتها مبالغا مما تجاري تلك الحركات" [xcii] . وقد كرر محمود رامز اعتراضه على لائحة هذه الميزانية ، واشار ، صراحة، بأنه لو كان في العراق أحزاب[xciii] لرفضت هذه الميزانية كونها لا تؤمن رغبات وآمال دافعي الضريبة[xciv] ، في حين أبدى إبراهيم حييم أمله بأن يوافق النواب على هذه اللائحة[xcv] . ولما وضعت اللائحة بالتصويت وافق عليها من نواب بغداد : ابراهيم حييم واحمد كمال وحسن السهيل ورؤوف البحراني وصادق البصام ، ولم يخالفها سوى نائبين من مجموع الحاضرين وهما : عبد العزيز القصاب ومحمود رامز ، نائبي بغداد، وتغيب عن الحضور من نواب بغداد : احمد عزت الأعظمي وحمدي الباجه جي ورزوق غنام ورشيد الخوجة وطاهر محمد سليم وعلي محمود ومحمد سليم وياسين الهاشمي [xcvi] .قدمت وزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ – ١٧ آب ١٩٣٧) الى المجلس النيابي (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٧ المالية) فدعا عبد القادر اسماعيل الوزارة القائمة ان ، تجعل ترسيخ دعائم الديمقراطية في رأس قائمة أولوياتها ، ومن ثم تتجه نحو تطوير البلاد اقتصادياً من خلال استقدام الخبراء الأجانب ، كل بحسب اختصاصه وحسب حاجة البلاد[xcvii] . وعندما وضعت اللائحة بشكلها النهائي للتصويت وافق عليها (٦٨) نائباً من بينهم (٨) نواب من نواب بغداد وهم : ابراهيم حييم وخضوري شكر ورشيد الخوجة وعبد القادر اسماعيل وعبد النبي الدهوي ومصطفى علي ونوري الاورفه لي ويوسف حبيب اوفي . وتغيب عن الحضور احمد عارف قفطان وعلي السيد عواد وفخري آل جميل ومظهر الشاوي وناجي الأصيل[xcviii].استمرت الوزارات العراقية المتعاقبة بتقديم اللوائح القانونية الخاصة بالميزانية فقدمت وزارة جميل المدفعي الرابعة (١٧ آب ١٩٣٧ – ٢٥ كانون الأول ١٩٣٨) (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨ المالية) لاجل المذاكرة عليها واقرارها . فطلب النائب محمد مهدي كبة (بغداد) من وزارة المدفعي استئصال الآفات التي يعاني منها الشعب كالمرض والفقر والجهل بدلا من الاشتغال بالأمور الكمالية التي وردت في اللائحة ، فقال بالحرف الواحد : " سادتي ان أول وآخر أمر يجب ان تستهدفه (الوزارات) في وضع الميزانيات العامة وتنظيمها هو توفير أسباب الرفاه والسعادة لكافة أبناء الأمة على اختلاف طبقاتهم . ولا يقوم ذلك الا بمعالجة عللها وامراضها المزمنة التي خلفتها عهود الظلم والاستبداد الغابرة والتي تتجلى في هذه الأمراض القاتلة... والأمراض الفتاكة الشائعة والمنتشرة في جميع أنحاء العراق اذ تفتك بأبنائها ... وتسوق قوافل الأحياء أطفالاً وشباناً وكهولاً إلى الموت وتترك الباقين هياكل هزيلة لا قبل لهم بالكفاح في معترك هذه الحياة " وأضاف " لقد لبست الدولة لباساً فضفاضاً من مظاهر الحكم وصباغ العظمة والفخفخة ... ولكن ماذا وراء هذهِ المظاهر؟ هلموا بنا أيها السادة للتغلغل في صميم حياة الأمة ونقف على حالة أبناء العراق من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه ونستعرض حياة العراق ... وننظر إلى التقدم الذي ناله " [xcix] .وأشار محمود رامز إلى معاناة الشعب من جراء الضرائب الفادحة المفروضة عليه ، والتي تشكل مورداً أساسياً لهذه الميزانية ، فأثر رفض هذه اللائحة كونها غير "موافقة لرغبات القسم الأكبر من الأمة " ولأنها " لا تتفق ومصلحة البلاد " [c] .في حين أثنى ابراهيم حييم وطه الهاشمي وسليم حسون على هذه اللائحة(ci). وحين تشكلت وزارة نوري السعيد الخامسة (٢٢شباط ١٩٤٠-٣١ اذار ١٩٤٠) تقدمت بلائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٤٠المالية ، والتي قدرت مبالغها بـ(٦,٦٦٦,٧٨٠ دينار) الى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢١ اذار ١٩٤٠، اذ كشف نوري السعيد عن وجود عجز في الميزانية يقدر بـ (٧٠٠الف دينار) لسنة ١٩٣٨، ونحو (٩٩٠ الف دينار) لسنة ١٩٣٩ ، كما بين وزير المالية رؤوف البحراني ان هذه الميزانية وضعت في جو مفعم بعدم الاستقرار ولدته ظروف الحرب العالمية الثانية [cii]، ليقدم النائب محمد السبعاوي (الموصل) بصفته مقرراً للجنة الشؤون المالية تقريراً اوضح فيه اهمية اللائحة ، مطالباً من المجلس المصادقة عليها ، كما طالب في الوقت نفسه من الحكومة بضرورة الاقتصاد في النفقات من اجل معالجة العجز الحاصل فيها [ciii]. وعندما شرع مجلس الأعيان بتاريخ (٦ كانون الأول ١٩٤٨) في مناقشة ميزانة الاوقاف لشهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٤٨، عارض العين يوسف غنيمة مجموعة من أعضائه ، وطلب المصادقة على هذه اللائحة بدل تأخيرها وان تشرع هذه اللائحة بدل إحالتها على اللجنة لان الصرف وقع وفقاً للقوانين المرعية والميزانية المؤقتة تخصص المال لتلك الأعمال المقررة قانوناً، وكانت النتيجة موافقة المجلس عليها، بعد أن أوصى الجهة المسؤولة بعدم تكرار ذلك [civ] . أولى النائب حسين جميل (بغداد) مناقشة الميزانية السنوية للدولة اهتماماً واضحاً، عندما كان عضواً في المجلس النيابي، فخلال مناقشة ميزانية عام ١٩٤٨/١٩٤٩ اكد قائلاً: "إنّنا نريد البحث في أسس الميزانية ومبادئها، لأنّ الميزانية تعدّ مرآة الوضع القائم، وهي تعيّن الخطوط الأساسية لمنهج الحكومة خلال سنة، كما أنّها تحدّد علاقة الشعب بالحكومة وبالعكس، ولا شكّ في أنّ الميزانية بحد ذاتها تصلح أن تكون اداة للاصلاح اذا أريد بها الاصلاح، ولكن مع الاسف هذه الميزانية لا تتضمن خطة للاصلاح، إنّما هي ميزانية روتينية لتمشية الأعمال اليومية للحكومة، وأنّ الضرائب بحّد ذاتها تصلح، إذا أرادت الحكومة، أن تكون أداة الاصلاح، عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية الواسعة بين طبقات الشعب، وذلك بفرض الضرائب المباشرة على من يستطيع دفعها، أو غير مباشرة تفرض على الخدمات التي يستعملها الشخص" ووجد أنّه من الغريب أن تكون الضريبة غير المباشرة خمسة أضعاف الضريبة المباشرة، مّما يدلّ دلالة واضحة في رأيه على عدم عدالة الضرائب في العراق، لأنّ الطبقة الفقيرة تتحمل فوق طاقتها[cv].وعندما تقدمت حكومة مزاحم الباجةجي ٢٦ حزيران ١٩٤٨ – ٦ كانون الثاني ١٩٤٩ بلائحة الميزانية المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٨ هاجمها نواب المعارضة بشدة ووصفوها بأنها خطر مالي ، وان هذه السياسة فاشلة [cvi] . وحدد النائب عيد الرزاق الحمود (البصرة)عيوب الميزانية لعام ١٩٥٣ بالنقاط الآتية :

١- أنها غير موحدة ، اذ ان وجود ميزانية ملحقة للميزانيات العامة هو عيب رئيس في نظر علماء المال .

٢- انها غير دقيقة التخمين وغير مؤكدة ، وهذا واضح من تعدد اللوائح التي تتقدم بها كل وزارة لاضافة مبالغ جديدة .

٣- انها ميزانية استهلاكية ، اي ان الميزانية ذات طابع استهلاكي لا طابع انتاجي

٤- انها ميزانية غير عادلة ، وذلك لان الاعباء لم توزع توزيعا عادلا على سائر الطبقات وان الضرائب غير المباشرة تكون نسبتها اكبر

بكثير من الضرائب المباشرة ، وهذا يعني ان الطبقة الفقيرة تتحمل العبء الاكبر لهذه الميزانية بعكس الاغنياء المترفين ، وانتقد الميزانية لانها لا تمثل اتجاها سياسيا معينا تسعى الحكومة لتطبيقه ، فلا هي فردية ، ولا هي اشتراكية ، ولا هي نوع من انواع الدول الحديثة ووصفها بانها نوع غريب بذاته وقائم وحده .[cvii]

٥- ومهما يكن من أمر فأن ميزانية الدولة ينطبق عليها قول النائب عبد الرزاق الظاهر : " ان الميزانية العامة لا يحصل منها الا على اقل الفوائد فهي على الاغلب ميزانية استهلاكية وانفاق رواتب ومخصصات ، أما الميزانيات الانشائية التي تستهدف عمران البلد ورفع مستوى المعيشة وتحسين الزراعة وادخال الصناعات فهي معدومة الاثر ولم نبحث عنها ولم نجدها " .[cviii]

وعلى اساس هذه الاعتبارات ركزت المعارضة في مناقشتها للميزانية السنوية على أمرين مهمين آخرين ، الأول تأخير اعداد الميزانية وتصديقها ، وما يستوجب تقديم ميزانية مؤقتة لشهر أو شهرين في السنة ، والثاني طلب الاستعجال في مناقشة الميزانية وهو أمر ذو أهمية ، بحجة قرب انتهاء الاجتماع الاعتيادي ، فبالنسبة للأمر الاول ، اشار نواب المعارضة في اثناء مناقشة الميزانية المؤقتة لشهري حزيران وتموز ١٩٤٨ الى خطورة هذا الامر ووصفوا هذا الاسلوب بانه شاذ ولا يؤدي الى اصلاح الوضع المالي والاقتصادي في البلاد[cix] . وانتقدوا الحكومة لعدم تقديمها الميزانية العامة الى مجلس النواب بوقتها المحدد ، لأن أسلوب الميزانية المؤقتة يحرم المجلس النيابي من الاطلاع على سياسة الدولة الشاملة .[cx] أما الأمر الثاني فناقشه النائب ذيبان الغبان (بغداد) اثناء مناقشة الميزانية ١٩٥٠ ، ووصف طلب الاستعجال بالتصديق على الميزانية بالاستهتار واللامبالاة ، التي جعلت الميزانية لا أهمية لها في الدولة ، وأنها مظهر شكلي يعرض على مجلس الامة ، فتشرع بالشكل الذي تريده الحكومة وتطبق خلافا لرغبة المجلس .[cxi] و اثناء مناقشة الميزانية المؤقتة لشهري كانون أول ١٩٥٤ وكانون الثاني ١٩٥٥ ، زعم نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك " أن الميزانية المؤقتة تكون المصادقة عليها بصورة شكلية لا اقل ولا اكثر لتسيير دولاب الدولة ، وأنها لا تدعوا الى المناقشة " . فرد عليه النائب حسن عبد الرحمن (البصرة) ردا دستوريا عندما قال :" ان كلام رئيس الوزراء في غير محله ، لأن الميزانية عرضت واصبح من واجب كل نائب مناقشتها " [cxii] .وناقشت المعارضة النيابية موضوع الاضافات والتعديلات في الميزانية العامة ، فوصفت ميزانية عام ١٩٥٣ بأنها بدائية وغير موحدة وتحتوي على ميزانيات خاصة كثيرة ، وان تخميناتها لم تكن دقيقة ، وتشبه القسامات الشرعية [cxiii] . وانتقدت المعارضة التعديلات الكثيرة التي أدخلت على الميزانية ، في اثناء مناقشة ميزانية عام ١٩٤٩ وانصبت هذه الانتقادات على التعديلات التي اجراها وزير المالية على الميزانية التي بلغت ٤٢ تعديلا [cxiv] . وفي اثناء مناقشة ميزانية وزارة الاقتصاد عام ١٩٤٩ طالب النائب عبد الرزاق الظاهر (الحلة) الوقوف بوجه المصالح الاستعمارية المتمثلة بالشركات الاجنبية وعلى رأسها شركة النفط والشركات الاخرى التي تسيطر على اهم مرافق الدولة كطرق المواصلات والميناء والتجارة والنقل البحري والعمل وغيرها ، وقال في هذا الشأن " ان مشكلة العراق الاساسية هي ان هناك قوتين متنازعتين ، الاولى هي مصالح الشعب ورغباته وحاجاته الملحة ، والثانية هي قوة دخيلة وهي قوة الاستعمار ومصالح الشركات الاجنبية وامتيازاتها "[cxv] .ولهذا طالبت المعارضة ان تكون الميزانية شمولية تستهدف مصلحة المجموع ، وبالذات الموظفين اصحاب الدخول الواطئة واقترحت على وزارة المالية القيام بالامور الاتية :

١- اتباع اسس مالية سليمة في وضع الميزانية بعيدا عن الاغراض الخاصة والاغراض السياسية .

٢- رفع القيود التي وضعتها وزارة المالية على ترفيع الموظفين .

٣- توزيع الاراضي الاميرية على المواطنين واقامة نظام الجمعيات التعاونية لتقوية كيان المالك الصغير في قريته وتخليصه من تحكم المرابين .

٤- ان تكون ضريبة الدخل عادلة ، فلا تؤخذ من المتقاعدين والموظفين .

٥- تحويل المستخدمين الذين لديهم شهادات جامعية أو شهادات اعدادية الى موظفين لأنهم يقومون مقامهم .[cxvi]

٦- الاهتمام بالمشاريع العمرانية والخدمية كانشاء المبازل وتنظيم الري وانشاء الغابات وتأسيس معمل للاسمدة الكيمياوية في العراق والاستغناء عن الاسمدة الاجنبية .[cxvii]

٧- وخلال مناقشة ميزانية ١٩٥٦ أكد النائب عبد الغني الدلي (العمارة)على مظاهر الحياة النيابية الصحيحة ودور المعارضة فيها . وأشار الى الانتقادات والتوصيات التي يقدمها نواب الأمة للمسؤولين تهدف الى خدمة الصالح العام وليس موجهة ضد شخص معين ، بعد ذلك طرح نقاط ثلاث كان أولها قضية الضرائب ، والثانية التدابير المالية للوضع النقدي ، والثالثة مشاكل الاراضي [cxviii] . أما النائب عبد الكريم الازري (بغداد) فانه وجه نقدا موضوعيا للحكومة ، وذلك لتقديمها المنهاج والميزانية في آن واحد اذ أن تنفيذ المنهاج يحتاج الى تشريع قوانين وهذه التشريعات يجب ان تسبق الميزانية ، وفي حالة تقديم الاثنين معا فان الحكومة تضطر الى ان تضع مخصصات اضافية اما باصدار مراسيم او بلوائح قانونية[cxix]. أما نواب المعارضة امثال محمد الجليلي (الموصل) وصادق البصام (بغداد) فقد انتقدا الحكومة بشدة على جنوحها لتقديم اللوائح المالية لاضافة مبالغ للميزانيات العامة وطالبوا بأن تكون الاعتمادات في الميزانيات مطابقة للحقيقة .[cxx]

خمنت نفقات ميزانية سنة ١٩٥٣ المالية ب(٤٧,٩٣٢,٤٥٥) دينار و ايراداتها ب(٤٢,٨٥٠,٠٦٧) دينار ، أي بزيادة النفقة على الايراد ب(٥,٠٨٢,٣٨٨) دينار.[cxxi] وقد بين وزير المالية علي ممتاز الدفتري في خطابه عند عرض الميزانية على مجلس النواب " بانه تضافرت لصالحنا اربعة عوامل اولها ، هبوط الاسعار العالمية و توفير سلع الاستهلاك ، وثانيها تراكم ثروة طائلة في خزينة الدولة من السنوات السابقة وثالثهما ، الزيادات الكبرى في ايرادات النفط و رابعها الارتفاع المنتظر في ايرادات الكمارك نتيجة لاتساع تجارة الاستيراد و بذلك تفتحت الابواب للقيام بحركة اصلاحية شاملة و تخفيف الضرائب عن كاهل الشعب" ، ثم اكد ان مثل هذا العجز من السهولة مواجهته بمتراكم الفضلة في الخزينة وكان من الممكن تفاديه و جعله وفرا كبيرا [cxxii] .انتقد النائب عبد الرزاق الحمود (البصرة) الميزانية التي وصفها بانها لاتزال بدائية قياسا بميزانيات الدولة الحديثة كما ان التخمينات التي وردت فيها ليست دقيقة وهي متوازنة على الورق فقط وتنقصها الدقة في التخمين في المصروفات و حاجيات الدولة [cxxiii] .

اما اهم الامور التي ناقشها النواب عند عرض الميزانية فهي :

١- وجوب اعتماد ميزانية الدولة على موارد ثانية غير ايرادات النفط
٢- تخصيص ايرادات النفط جميعها للاعمال العمرانية و المشاريع الكبرى[cxxiv]
٣- وجوب توزيع الضرائب توزيعا عادلا وذلك بتخفيف الضرائب و الرسوم مما يكلف الطبقة الفقيرة كثيرا
٤- وجوب اعادة النظر في ملاكات الدولة و تقليص الدوائر الواسعة[cxxv]

وصادق مجلس النواب على هذه الميزانية بتاريخ ٢٤ ايار١٩٥٣ وبموافقة (٧٥) نائبا و عارضها (١٨) نائبا ،و في مجلس الاعيان تم التصويت الى جانبها (١٨) عينا و خالفها اثنان منهم [cxxvi].

لم تتقدم وزارة فاضل الجمالي بميزانية السنة ١٩٥٤ المالية ، فواجهت انتقادات عنيفة من قبل النواب عند تقديمها الميزانية المؤقتة لشهري نيسان و مايس ، واعتبر النائب صادق البصام (بغداد) قيام وزارة فاضل الجمالي بتاجيل جلسات مجلس النواب قبيل حلول السنة المالية و ابقاء العراق دون ميزانية مخالفة لاحكام الدستور نصا وروحا[cxxvii].وعلل سامي باش عالم (الموصل) السبب في تاخير اصدار الميزانية يعود الى عدم شعور وزارة فاضل الجمالي بمسؤوليتها امام المجلس النيابي مما ادى الى تاخير كثير من امور الدولة و عرقلة اعمالها[cxxviii].انتهت ميزانية السنة ١٩٥٣ المالية بعجز حقيقي (١,٥٨٤,٥٠٠) دينار اذ بلغت مجموع الايرادات الحقيقية (٤٧,٦٨٦,٠٠٠) دينار أي بزيادة قدرها (٥,٣١٦,٩٣٣) دينار[cxxix] .وخمنت مصروفات ميزانية السنة ١٩٥٥ المالية بـ (٥١,٥١٢,١٦٢) دينار و الايرادات ب(٥,٩٧٣,٠٠٠) دينار أي بعجز قدره (٥٣٩,١٦٠) دينارا[cxxx]، واعلن وزير المالية ضياء جعفر عند عرضه الميزانية في مجلس النواب تحسن الوضع الاقتصادي في العراق نتيجة لزيادة الطلب على واردات النفط وزيادة حصة العراق منه اضافة الى تسهيل عملية تجارة الاستيراد[cxxxi].و انتقد هذه الميزانية العين نور الدين محمود و اعتبرها ميزانية صرف و استهلاك و ليس فيها فائدة للبلاد لانه لم يبق وفرة من المدور و اعتمادها على واردات النفط و عدم اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على ثروة البلاد و صيانة المنتوجات المحلية و ايجاد اسواق لها.[cxxxii] كما قال العين نصرت الفارسي " بان تنظيم ميزانية تفي بالحاجات و الضرورات القائمة مع اتزان بين نفقاتها و مدخولاتها قد يعد نجاحا كافيا بالنسبة لبلاد تطورت فرسخت اما بلادنا و هي في دور يجب ان يكون انشائيا فلا تنتهي مسؤولياتها بقيامنا بالانشاء بل اننا نسال عن سلامة كياننا في المستقبل" .لذلك فان اعتماد الميزانية العامة الاعتيادية على ٣٠% من واردات النفط هو خطأ كما طالب العين باتخاذ خطة لتنمية موارد الثروة الاساسية و الدائمة بكل ما هو مستطاع و باقصر وقت باذ ان تنمية هذه الموارد تغني عن ٣٠% من واردات النفط .[cxxxiii] وصادق مجلس النواب على ميزانية السنة ١٩٥٥ المالية في ١٢ كانون الثاني١٩٥٥ بموافقة ٩٠ نائبا و مخالفة ٧ نواب.[cxxxiv] خمنت مصروفات السنة ١٩٥٦ المالية بـ(٦٥,٠٨٥,٩٢٥)دينارا ومدخولاتها بـ(٦١,٦٧٥,٧٥٠) دينار أي بعجز قدره (٣,٤١٠,١٧٥) دينار[cxxxv].لقد انتهت السنة ١٩٥٥ المالية بفضلة قدرها (٩,٥٠٠,٠٠٠) دينار اذ بلغت الايرادات الحقيقية لسنة ١٩٥٥ ب(٦٤,٣٢٣,٠٠٠) دينار أي بزيادة (٣,٥٠٠,٠٠٠) دينار عن التخمينات و بلغت المصروفات الحقيقية (٥٤,٨٠٠,٠٠٠) دينار[cxxxvi].وعند مناقشة النواب الميزانية وصفها نائب السليمانية علي كمال بانها تشبه القسامات الشرعية فلكل وزارة حصة معلومة و كلما كان الوزير شاطرا استطاع ان يقنع زميله وزير المالية ليوسع ميزانية وزارته على حساب غيره فمثلا وزارة الزراعة التي يجب ان تتضاعف ميزانيتها اربع او خمس مرات بقيت في حالة جمود لان الحكومات المتعاقبة لم تدرك ان العمود الفقري للكيان الاقتصادي للعراق هو الزراعة ، وقال ان وزير المالية يحتاج إلى الخبرة في الأمور المالية لأنه حديث العهد بوزارته كذلك معظم كبار الموظفين في وزارة المالية لم يتدرجوا الى مناصبهم في وظائف المالية و لهذا استعانت الوزارة بالخبراء لتنظيم التعريفة الكمركية و هؤلاء يعوزهم الاطلاع على ميول الشعب[cxxxvii]. كما انتقد الأعيان أعضاء لجنة الشؤون المالية بسبب العجز الحاصل في ميزانية سنة ١٩٥٦ و البالغ عشرة ملايين دينار و الناجم عن الإضافات المتوالية التي أضيفت إلى الميزانية الأصلية خلال السنة المالية فادت الى هذا العجز الكبير.[cxxxviii] اذ بلغت المصروفات الحقيقية لسنة ١٩٥٦ (٧٤,٥٠٩,٦٥٥) دينار مع انخفاض في الايرادات.[cxxxix] ومع ذلك صادق مجلس النواب على ميزانية السنة ١٩٥٦ المالية ١٩٥٦\١\٢٤ بموافقة ٩٠ نائبا و مخالفة ١٠ نواب.[cxl] كما وافق عليها ١٧ عينا و خالفها ٤ اعيان[cxli] .و خمنت مصروفات ميزانية السنة ١٩٥٧ المالية ب(٧٠,٦٩٣,٤٣٠) دينارا و ايراداتها ب(٦٨,٤٠٤,٧٥٠) دينارا أي بعجز قدره (٢,٢٨٨,٦٨٠) دينارا[cxlii] .و بلغت الفضلة المدورة الى سنة ١٩٥٦ (١٨,٥) مليون دينار و انتهت السنة ١٩٥٦ المالية بعجز قدره (١٠) ملايين دينار فتبقى من الفضلة المدورة الى سنة ١٩٥٧ (٨,٥) مليون دينار[cxliii]. و اعترف وزير المالية خليل كنة في خطابه عند عرض ميزانية ١٩٥٧ المالية على مجلس النواب بالعجز الحاصل فيها فقال " ان الميزانية قد حضرت في ظروف مالية عسيرة فهي وان كانت معدة على اساس عجز محدود الا انها ستنفذ في اعقاب عجز كبير ينتظر ان تسفر عنه سنة ١٩٥٦ المالية و لا زال الغموض محيطا بمقدار ما سيصيب الخزينة من ايرادات النفط خلال السنة المالية القادمة"[cxliv] .وعندما عرض نديم الباجةجي وزير المالية في حكومة عبد الوهاب مرجان(١٥ كانون الاول١٩٥٧ – ٢ اذار ١٩٥٨) والتي بلغت نفقاتها (٢٠٠.٧٧.٠٠٠)دينار ، انتقد النائب حسن عبد الرحمن (البصرة) استحداث وزارتي الارشاد ووزارة الاسكان والشؤون البلدية ، معارضاً ذلك الاستحداث كونه "يعد اسرافاً غير مبرراً" ، وانتقد استعجال الحكومة في استحداثها الوزارات ، ومذكراً اياها بان المستعجل دائماً على خطأ مستشهداً بمثل موروث مفاده "قد يدرك المتأني بعض حاجة ، وقد يكون من المستعجل الزلل" [cxlv].

الخاتمة والاستنتاجات :

توصل الباحث من خلال هذا البحث الى جملة من الامور المهمة وتعد تلك نتائج البحث :

١- وقع العراق ولسنين طويلة بولاياته الثلاث تحت الاحتلال العثماني وتبعه الاحتلال البريطاني ، واستمر ذلك لمدة اربعة قرون .
٢- كانت عوامل التبعية للأقتصاد الاجنبي ذات تأثير سلبي على الوضع الاقتصادي العام في العراق .
٣- تعرض العراق بولاياته الثلاث الى كوارث اقتصادية ومجاعات بقي لسنين طويلة يدفع ما ترتب عليه من ديون عرفت "بالديون العثمانية".
٤- كان لمجلسي "النواب والاعيان" الدور المتميز في المصادقة على القوانين وتشريعها ، وتخصيص الاموال لبناء واعمار المشاريع الخدمية لأبناء البلد من خلال تاسيس مجلس الاعمار .

٥- كانت هناك بعض الهفوات اكتنفت اجتماعات مجلس النواب ، وهي الميل من بعض النواب الى الويتهم التي ينتمون اليها من خلال تخصيص وتشريع القوانين ، وترك الالوية التي ليس لها تمثيل برلماني .

٦- كان لمجلسي "النواب والاعيان" الدور الاكبر في وضع التشريعات ، ولكن كانت هناك عوامل انجرف النواب خلالها منها سياسية – اجتماعية – اقتصادية .

الهوامش :

(١) عملة عثمانية وهي تعادل ما يقارب الدينار الواحد ، عبد الرحمن الجليلي ، المصدر السابق ،ص١٠٢ .

(٢) الربية : ٧٥ فلساً .

(٣) المصدر نفسه ، ص١٠٢ .

(٤) نصت المادة ١٠٧ من القانون الاساسي . بأن يقر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون . مجموعة مذاكرات المجلس التاسيسي العراقي لسنة ١٩٢٤ ، ج٢ ، ص٩٤١ . وانظر رستم حيدر ، مذكرات رستم حيدر ، تحقيق نجدة فتحي صفوة ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٦١ .

(٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٦ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٧)، ص١٤.

(٦)محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٦ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٦ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٧)، ص١٥.

(٧)المصدر نفسه ، ص١٧.

(٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة ٥ في ٨ آيار ١٩٢٧ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٧)، ص٨٨٧.

(٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلسة ٢٨ في ١٨ آب ١٩٢٨ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٨)، ص٦٤٤ .

(١٠) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ الجلسة ٤٥ في ٢١ آذار ١٩٣١ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٣١)، ص ٦٢٠ – ٦٢٤ .

(١١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٣٨ في ٣ تموز ١٩٣٣ ،(بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٣٣)، ص٥٨٧ .

(١٢) يذكر بانه وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، طالب عدد من النواب بخروج العراق من منظمة الاسترليني كون هذا الامر يعد ثغرة في الاقتصاد الوطني ، واحد الروابط المرفوضة شعبياً مع بريطانيا . الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٥، الجلسة ٣٤ في ٨ ايار ١٩٤٦، ص٣٣١-٣٣٣.

(١٣) للتفاصيل حول بنود الاتفاقية المالية ، وكيفية تسوية الارصدة الاعراقية الموجودة في البنوك البريطانية . ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط٧،(بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٨)، ج٧ ، ص١٧٤-١٧٦.

(١٤)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٩)، الجلسة ٥٠ في ٩ حزيران ١٩٤٩، ص٨٣٠.

(١٥) لم ينسحب العراق من منطقة الاسترليني حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، اذ اعلن عن انسحابه رسمياً منها في ٢٢ حزيران ١٩٥٩ ، مبرراً ذلك العمل بتضرر الدينار العراقي من جراء ربطه بالاسترليني . للتفاصيل ينظر:سعيد عبود السامرائي ، النظام النقدي والمصرفي في العراق ، (بغداد: مطبعة دار البصري ،١٩٦٩) .

(١٦) للاطلاع على تلك الحقيقة بالارقام والنسب المئوية ينظر :حيدر غانم الحجامي ، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية في العراق ١٩٢٥-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب ، ٢٠١١) ،ص٤٨؛ علي طاهر الحلي ، موقف المجلس النيابي من السياسة التعليمية وحركة النشر في العراق ١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه ، (جامعة الكوفة : كلية الاداب ، ٢٠١١) ، ص٢٨-٢٩.

(١٧) حول الضرائب الزراعية ، وانواعها واثارها على الزراعة في العراق ينظر: عماد احمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢ ، (بغداد : د.م ،١٩٧٨) ، ص٤٤٩-٤٧٠ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص٥٨ .

(١٩) للتفاصيل حول نشاط المعارضة داخل المجلس النيابي في مختلف الجالات ينظر : بشير حمود كاظم الغزالي، دور المعارضة النيابية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه،(جامعة الكوفة : كلية الاداب، ١٩٩٥) ؛ علاء حسين الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول .دراسة تحليلية، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠٨) .

(٢٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٣٧)، الجلسة ٢٧ في ١٠ حزيران ١٩٢٧، ٣٩٥.

(٢١) المصدر نفسه ، ص٤٠٩.

(٢٢)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٤ في ١٧ ايار ١٩٤٩،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٩)، ص ٧٣٧ .

(٢٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر : محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٤،(بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٣٥)، ص٦٥ ؛ محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٦ ،(بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٤٧)، ص١٦٧؛ محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الحادية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة ٥ في ٣١ كانون الاول ١٩٤٧،(بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٤٨)، ص١٦٦؛ محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩ (بغداد : مطبعة الحكومة ،١٩٥٠)، ص١٨٦ ؛ محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، الجلسة ١٤ في ١٢ شباط ١٩٥١،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥١)، ص ١٩٧-٢٠٠؛ محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة ٧ في ٢٢، كانون الاول ١٩٥٤،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٥)، ص٨٩؛ محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦، الجلسة الخامسة في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٧،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٧)، ص٥٧-٥٨.

(٢٤)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٤٤ في ١٧ ايار ١٩٤٩،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٩)، ص ٧٣٨.

(٢٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٢١ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٧، ٢٢١-٢٢٢ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٢٢٣،٢٢١ .
(٢٧) حول طبيعة الاوضاع المالية في العراق خلال ١٩٢٤-١٩٣٠ تنظر التفاصيل الوثائقية في : د.ك.و ، الوحدة الوثائقية : ملفات البلاط الملكي ، التسلسل ٣٩٩٦ ، تقارير الوضع المالي في العراق ١٩٢٤-١٩٣٠ .
(٢٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٢١ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٧، ص٢٢٠-٢٢٧.
(٢٩) عانة : وحدة عملة هندية ادخلها البريطانيون الى العراق مع احتلاله وهي تعادل اربعة فلوس.
(٣٠) الوقائع العراقية ، العدد ٣٥٧ ، ٢٠ تشرين أول ١٩٢٥ .
(٣١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة ٢٢ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٧، ص ٢٣٩.
(٣٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة ٥١ في ٢٥ نيسان ١٩٢٧ ، ص٧٣٠.
(٣٣) المصدر نفسه .
(٣٤) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١ في ٤ كانون الاول ١٩٤٨، ص٢ .
(٣٥) المصدر نفسه ، ص٤٨٢،٤٧٦-٤٨٣ .
(٣٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،الجلسة ٣٧ في ٩ ايار ١٩٤٩، ص٦٠٩ -٦١٠.
(٣٧) حول الاستياء الذي احدثته الضريبة بشكل عام ينظر : سامي عبد الحافظ القيسي ، المصدر السابق ، ج٢، ص٥٤-٥٦ .
(٣٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ ، الجلسة ٤٧ في ٤ ايار ١٩٢٧، ص٦٢٠-٦٤٠ ، ٦٦٥،٦٧٥ .
(٣٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ،الجلسة ١٠ في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٠، ص١٠٩-١١١ .
(٤٠) محاضر جلسات مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٣١)، ص٥٣-٥٥ .
(٤١)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٥ في ١٩ كانون الاول ١٩٤٨،ص٦٧ .
(٤٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، ص٥٣ .
(٤٣) المصدر نفسه ، ص٥٤ .
(٤٤)محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ص٥٥ .
(٤٥)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٩، الجلسة ٤٧ في ٢٤ حزيران ١٩٥٠، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٠)، ص٧٣٧ .
(٤٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، ص٩١ .
(٤٧) النواب الذين وقعوا المقترح هم : محمد رضا الشبيبي وعبد الرزاق الشيخلي و ذيبان الغبان واسماعيل الغانم و روفائيل بطي (بغداد) عارف قفطان (الدليم) ، جميل صادق وحسن عبد الرحمن وبرهان الدين باش اعيان (البصرة) ، رمزي العمري و نجيب الصائغ وعبد الجبار الجومرد وساسون سميح ومحود الزيباري وعبد الله الشرفاني وحنا خياط وجمال المفتي وقاسم المفتي ومحمد صديق شنشل(الموصل)و علي كمال (السليمانية) .
(٤٨)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٣) ، ص٣٣-٣٤ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص٣٤.
(٥٠)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٣) ، ص١٨٤ .
(٥١) المصدر نفسه ، ص١٨٣ .
(٥٢) المصدر نفسه .
(٥٣)محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ١١ في ١٢ اذار ١٩٥١، ص١٨٤.
(٥٤) المصدر نفسه ، ص١٨٥.
(٥٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٢١ في ٢٩ نيسان ١٩٥٣ ، ص ٣٦٤-٣٦٥ .
(٥٦)المصدر نفسه ، ص ٣٦٥
(٥٧) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٢٢ في ٣٠ نيسان ١٩٥٣ ، ص٣٦٦ . ، جريدة الاخبار ١٩٥٣\٤\٢٩.
(٥٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٢٢ في ١٩٥٣\٤\٣٠، ص ٣٦٩
(٥٩) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ، الجلسة ٣ في ١٢ شباط ١٩٥٣ ، ص٣٨
(٦٠) المصدر نفسه ، ص٣٦
(٦١) المصدر نفسه ص٣٧ ، جريدة الدفاع في ١٩٥٣\٢\١٣.
(٦٢) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، الجلسة ١٠ في ١٩٥٥\١\١ ، ص ١٦٨ – ١٧٠.
(٦٣) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ،الجلسة ٣ في ١٩٥٣\٢\١٢ ، ص ٤٠ جريدة الاخبار ١٩٥٣\٢\١٣.
(٦٤) المصدر نفسه ، الجلسة ١١ في ٢٨ نيسان ١٩٥٣ ، ص٣٦٦ ، جريدة الاخبار ١٩٥٣\٤\٢٩.
(٦٥) تقرير مدير مجلس الاعيان العام عن اعمال اللجان خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٤)، ص ١٢.
(٦٦) المصدر نفسه ، الجلسة ١١ في ١٩٥٥\١\٢ ، ص ١٨٥ جريدة اليقظة ،١٩٥٥\١\٣.
(٦٧) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٥ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٦) ، ص٢٢٢.
(٦٨) محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٦ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٧) ، ص ٤٠-٤١ ؛ محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، ص٣٥١.
(٦٩)محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٢٨،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٢٩) ، ص١٤٠.
(٧٠)محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٣٨ ،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٣٩)، ص٢٠٢.
(٧١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧، الجلسة ٢٢ في ٥ حزيران ١٩٢٧، ص١٢٦٣-

١٢٦٤.
(٧٢) المصدر نفسه ، ص١٢٦٣-١٢٦٤.
(٧٣) المصدر نفسه ، ص١٢٦٥.
(٧٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ، الجلسة ٢٢ في ٥ حزيران ١٩٢٧ ، ص١٢٧٠.
(٧٥) " الطريق" ،(جريدة)،بغداد،العدد ٦٥٣، ٢٦ آيار ١٩٣٥ ؛ كاثلين م . لانكلي ، تصنيع العراق ، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني ،(بغداد: مطبعة دار التضامن ،١٩٦٣)،ص٧٨.
(٧٦) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٢٣ في ٣ حزيران ١٩٣٣ ، ص ٢٢٩ .
(٧٧) المصدر نفسه ، ص ٢٣٢ – ٢٣٣ .
(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣٦ – ٢٣٧ .
(٧٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٢٤ في ٤ حزيران ١٩٣٣ ، ص ٢٥٦ – ٢٥٧ .
(٨٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الرابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٣، الجلسة ٢٩ في ١٢ حزيران ١٩٣٣ ، ص ٣٧٣ – ٣٧٤ .
(٨١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٢٩ في ٢٠ اذار ١٩٣٤ ، ص ٢٩٦ .
(٨٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .
(٨٣)محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٣ ، الجلسة ٣٠ في ٢٢ آذار ١٩٣٤ ، ص ٣١٢ – ٣١٣ .
(٨٤) المصدر نفسه ، ص ٣٣٢ - ٣٣٦ .
(٨٥) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة ١٤ في ٣١ كانون الأول ١٩٣٥ ، ص ١٦٤ .
(٨٦)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة ١٤ في ٣١ كانون الأول ١٩٣٥ ، ص ١٨٢ ، ٢٣٥ .
(٨٧)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة ١٥ في ٤ كانون الثاني ١٩٣٦ ، ص ١٩٥ .
(٨٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥،الجلسة ١٨ في ١١ كانون الثاني ١٩٣٦ ، ص ٢٣٥ .
(٨٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة ٣٢ في ٢٠ شباط ١٩٣٦ ، ص ١٩٣ ، ٥٤٧ – ٥٤٨ ، ٥٥٢ .
(٩٠) عن الحركات العشائرية ينظر : حسن علي عبد الله السملك ، عشائر الفرات الاوسط دراسة سياسية ١٩٢٤-١٩٤١ ، (جامعة البصرة : كلية الاداب، ١٩٩٥).
(٩١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ،الجلسة ٣٢ في ٢٠ شباط ١٩٣٦ ، ص ٥٤٨ .
(٩٢)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ،الجلسة ٣٢ في ٢٠ شباط ١٩٣٦ ، ص ٥٦١ .
(٩٣) قامت وزارة ياسين الهاشمي بإلغاء جميع الأحزاب في البلاد ومن ضمنها حزب الإخاء الوطني ، حزب ياسين الهاشمي ، وذلك في ٢٩ نيسان ١٩٣٥ . للتفاصيل ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج٤ ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .
(٩٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة ٣٤ في ٢٣ شباط ١٩٣٦ ، ص ٥٧٦ .
(٩٥) المصدر نفسه ، ص ٥٨٥ .
(٩٦) المصدر نفسه ، الجلسة ٣٧ في ٢٧ شباط ١٩٣٦ ، ص ٦٥٥ – ٦٥٦ .
(٩٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السابعة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، الجلسة ١٩ في ٣٠ أيار ١٩٣٧ ، ص ٢٤٧ – ٢٤٩ .
(٩٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية السابعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة ٢٧ في ١٠ حزيران ١٩٣٧ ، ص ٤٠٩ – ٤١٠ .
(٩٩) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة ٢٤ في ٣ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٤٧٨ .
(١٠٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثامنة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، الجلسة ٢٥ في ٤ نيسان ١٩٣٨ ، ص ٢٨٩ .
(١٠١) المصدر نفسه ، ص ٢٨٩ – ٣٠٣ .
(١٠٢)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ١٧ في ٢١ اذار ١٩٤٠ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٠)، ، ص٢٤٨-٢٤٩.
(١٠٣)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية التاسعة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ١٨ في ٢٤ اذار ١٩٤٠ ، ص٢٦٣.
(١٠٤) محاضر مجلس الاعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٩) ، الجلسة ٢ في ٦ كانون الاول ١٩٤٨، ص ١٤-١٥
(١٠٥) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الأجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ٢٩ ، نيسان ١٩٤٩، ص ص٤٢٤-٤٢٥.
(١٠٦) " الزمان" ،(جريدة) ، بغداد، العدد ، ٢٩ حزيران ، ١٩٤٨ .
(١٠٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٢٤ في ١٢ ايار ١٩٥٣،ص ٤٤٥.
(١٠٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨ ، الجلسة ١٤ في ٢١ شباط ١٩٤٩، ص٢٠٥ .
(١٠٩)" الزمان" ،(جريدة) ، بغداد، العدد ، ٢٩ حزيران ، ١٩٤٨ .
(١١٠) محاضر مجلس النواب ، المصدر السابق ، ص١٤٤ .
(١١١)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٠، ص٦٦٣ – ٦٦٤ .
(١١٢)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣، الجلسة ٢ في ٦ كانون الاول ١٩٥٣،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٤) ، ص١٣ .
(١١٣)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥، الجلسة ١٢ في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٦،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٦) ، ص١٩٦ .

(١١٤)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٦ في ٢٧ شباط ١٩٤٩، ص٢٣٤ .
(١١٥)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨، الجلسة ١٦ في ٢٧ شباط ١٩٤٩، ص٧٤٨ ؛ جريدة الزمان ، ١٨ كانون الاول ١٩٤٨ .
(١١٦)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة ١٣ في ٤ كانون الثاني ١٩٥٥ ص٢٢٤ وما بعدها .
(١١٧)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥ ، الجلسة ١٦ في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٣٠٥ .
(١١٨)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥ ، الجلسة الثامنة في ٧ كانون الثاني ١٩٥٦، ص٩٤ .
(١١٩) المصدر نفسه ، ص١٩٧-١٩٨ .
(١٢٠) المصدر نفسه ، ص٣٠٦ .
(١٢١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ٢١ في ٢٨ نيسان ١٩٥٣، ص ٣٧٢ .
(١٢٢) المصدر نفسه ، ص ٣٧٦ .
(١٢٣) المصدر نفسه ، ص ٤٩٥-٤٩٦ .
(١٢٤) تقوم سياسة الحكومة على تخصيص ٣٠% من واردات النفط للميزانية العامة و ٧٠% الى مجلس الاعمار
(١٢٥) تقرير مدير عام مجلس الاعيان عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٣ ، الجلسة ٣ في ٨ كانون الاول ١٩٥٣، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٤٦) ، ص ٣١ .
(١٢٦)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢، الجلسة ١٢ في ٢٨ ايار١٩٥٣ ، ص ١٦١ .
(١٢٧) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٣، الجلسة ٢٨ في ١٩ نيسان ١٩٥٤، ص ٦١٤ .
(١٢٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة ١١ في ٢ كانون الثاني ١٩٥٥، ص ١٩٨ .
(١٢٩) تقرير مجلس النواب العام خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤ ، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٥) ، ص ٤٧-٤٨.
(١٣٠) المصدر نفسه ، ص ٤٧-٤٨
(١٣١)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة ٩ في ٢٩ كانون الاول ١٩٥٤، ص ١٥٥ .
(١٣٢)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٤، الجلسة ٧ في ٢٠كانون الثاني١٩٥٥ ، ص ١٠٠.
(١٣٣)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥، الجلسة ٧ في ٢٠ كانون الاول ١٩٥٥ ، ص ٩٧-٩٨ .
(١٣٤) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥، الجلسة ١٦ في ٢١ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ٣١٧-٣١٨ .
(١٣٥) تقرير مدير مجلس النواب العام خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ص٥٥ــ٥٦
(١٣٦) تقرير مدير مجلس الاعيان عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦،(بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٧) ، ص ١٨-٢٢
(١٣٧)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٥، الجلسة ١٢ في ١٧ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ١٩٦.
(١٣٨) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٦، الجلسة ٤ في ١٣ اذار ١٩٥٧ ، ص ٢٩.
(١٣٩) تقرير مدير مجلس الاعيان عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ١٩-٢١
(١٤٠) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥، الجلسة ١٧ في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ٣٣٧-٣٣٩ .
(١٤١) محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥ ، الجلسة ٧ في ١٩ شباط ١٩٥٦ ، ص ١٣٠-١٣١.،
(١٤٢) تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٥٨ المالية ، (بغداد : مطبعة الحكومة ، ١٩٥٨) ، ص ١٥-١٦.
(١٤٣) تقرير مدير مجلس الاعيان عن اعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ص ٣.
(١٤٤) المصدر نفسه ، ص ٣١
(١٤٥)محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر ،الاجتماع الاعتيادي لسنة١٩٥٧، الجلسة ٢٠ في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٨، (بغداد : مطبعة الحكومة،١٩٥٨) ، ص١٧٦.